Interpeace
INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR PEACEBUILDING

منظمة شباب بلا حدود للتنمية
Youth Without Borders Organization for Development

الصمود المجتمعي

تعز - عدن

بناء روابط
Building Bridges

المحتويات

مقدمة 2

الملخص التنفيذي وأهم التوصيات 3

أبرز التوصيات 4

التوصيات الموجهة للسلطة المحلية والحكومة 4

التوصيات للمنظمات الدولية المانحة 7

التوصيات الموجهة لمنظمات المجتمع المدني المحلية والمبادرات الشبابية 7

المنهجية 8

ملخص النتائج 10

المقدمة

عانى اليمنيون خلال العقود الستة الماضية من حلقة متكررة من الصراعات ذات الأسباب السياسية والقبلية المتجذرة والمتشابكة؛ لا زالت تغذيها مجموعة من العوامل التي ترسخت نتيجة عدم معالجة أسباب الصراع الحقيقية، وعدم تعزيز استراتيجيات صمود ذاتية تحويلية من شأنها أن تمكن الأفراد والمجتمعات والمؤسسات من التعامل مع مظاهر وأسباب الصراع، وتمنع الأشكال الجديدة والمستقبلية للعنف والصراع في المجتمع.

ولعل الصراع الأخير خلال السنوات العشرة الماضية كان الأكثر قسوة، حيث شهدت اليمن فيه ثورة أطاحت بالنظام السابق تبعها صراعٌ مسلحٌ داخلي، وتدخل قوى إقليمية عززت من الانقسام السياسي والاجتماعي، وأثرت على وصول المواطنين للخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواد الغذائية، وغيرت من أنماط الكسب والعيش بشكل كبير، وخلقت أشكالًا جديدة من العلاقات الاجتماعية التي يحكمها الصراع وظهور فئات اجتماعية جديدة كالنازحين والشباب المجندين والناشطين الحقوقيين والسياسيين، وأثرت على التماسك الاجتماعي وعلاقات الثقة في المجتمع. كما أفرزت قوى وقيادات داخلية أصبح لها دور مركزي في حل النزاعات كمنظمات المجتمع المدني وعُقَّال الحارات، وتراجع أشكال أخرى من القيادات كممثلي السلطات المحلية، وأضعفت دور الحكومة في ظل تراجع أدائها في حفظ الأمن وتأمين الخدمات الأساسية. كما غيرت من مصادر حصول المواطنين على المعلومات لتصبح وسائل التواصل الاجتماعي والأصدقاء والمعارف من أهم المصادر مما يزيد من الشائعات خلال الحرب والأزمات. بالرغم من ذلك يبقى الحوار المجتمعي والتعلم من دروس الماضي محدودًا في السياق اليمني.

يقدم هذا التقرير ملخصًا لأبرز نتائج وتوصيات مشروع بحث "بناء روابط" الذي نفّذته منظمة شباب بلا حدود للتنمية بالشراكة مع منظمة إنتربيس وبتمويل من وزارة الخارجية الهولندية. قامت منظمة شباب بلا حدود بالتعاقد مع مؤسسة طمي للتنمية الشبابية للقيام بالعمل البحثي في الفترة الممتدة بين حزيران/ يونيو وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في كلٍ من محافظتي عدن وتعز. تم البحث بجميع مراحله بمشاركة فاعلة من مؤسسة الشباب الجامعي في تعز ومؤسسة عدن للحقوق والتنمية في عدن، بالإضافة إلى أربع مبادرات شبابية وهي: مبادرة حفيدات بلقيس، وسنحييها بالعلم في عدن، ومبادرة مساهمتي تنمية، ومنتدى الشباب والسياسات في تعز.

يقدم هذا التقرير ملخصًا لأبرز نتائج وتوصيات مشروع بحث "بناء روابط" الذي نفّذته منظمة شباب بلا حدود للتنمية بالشراكة مع منظمة إنتربيس وبتمويل من وزارة الخارجية الهولندية. قامت منظمة شباب بلا حدود بالتعاقد مع مؤسسة طمي للتنمية الشبابية للقيام بالعمل البحثي في الفترة الممتدة بين حزيران/ يونيو وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في كلٍ من محافظتي عدن وتعز. تم البحث بجميع مراحله بمشاركة فاعلة من مؤسسة الشباب الجامعي في تعز ومؤسسة عدن للحقوق والتنمية في عدن، بالإضافة إلى أربع مبادرات شبابية وهي: مبادرة حفيدات بلقيس، وسنحييها بالعلم في عدن، ومبادرة مساهمتي تنمية، ومنتدى الشباب والسياسات في تعز.

الملخص التنفيذي وأهم التوصيات

وثقت الدراسة تحديات اقتصادية عديدة مثل نقص الوصول لموارد وخدمات أساسية من أبرزها ارتفاع أسعار الإيجارات بسبب زيادة الطلب عليها وتداول العملات الأجنبية بشكل كبير مثل الدولار الأمريكي أو الريال السعودي بدلًا من العملة المحلية. كما عانى السكان من انقطاع الكهرباء المتكرر والذي يمتد لساعات الأمر الذي يرفع درجات الحرارة داخل المنازل بشكل غير مريح. كما أشار المستجيبون إلى نقص إمدادات الغذاء الأساسية بشكل كبير وانتشار الجوع والأنماط الغذائية غير الصحية.
بالنسبة للخدمات الأساسية، أشار المستجيبون إلى تردي خدمات الصرف الصحي وإمدادات الكهرباء، فضلًا عن إمدادات شرب المياه العامة التي تتفاقم بسبب عدم جاهزية الطرق لمرور حافلات نقل المياه، مما يرفع من سعر المياه. من ناحية أخرى، يعاني التجار في تعز بشكل خاص بسبب حالة الحصار وانعدام أمن الطرق وعدم تعبيدها بشكل مناسب مما يجبرهم على دفع الجبايات وتحمل المضايقات في النقاط الأمنية خاصة في المناطق الجنوبية.

أكّدت النتائج انتشار البطالة بين شباب المحافظتين خاصة لدى الإناث. فيما أشار العديد إلى حقيقة تخلي طلاب الجامعات عن مقاعد الدراسة للبحث عن العمل أو الاتجاه للتجنيد باعتباره عملًا يوفر مصدرًا للدخل. وبالنسبة للتعليم المدرسي، برزت مشكلة التسرب من التعليم وخاصة لدى الذكور، الذين يتجهون بالمقابل إلى العمل في سن مبكرة. بينما ساهم الغلاء وتفشي البطالة في ضعف قدرات الأسر على إرسال أبنائهم للمدارس وشراء مستلزمات المدرسة. بينما تعاني الجامعات من الاكتظاظ وعدم وجود تجهيزات كافية.

عند تقصي الاندماج المجتمعي، تبين وجود بعض الصعوبات لدى النازحين في التأقلم والاندماج مع سكان المنطقة، إذ واجه ربع النازحين تقريبًا صعوبات في بداية انتقالهم، بينما لا يزال حوالي عُشر النازحين الذي تم الوصول إليهم خلال المسح يواجهون مصاعب في التأقلم والاندماج.

أجاب أكثر من نصف المستجيبين بعدم عضويتهم في أي مجموعة، في حين أن أكثر من عُشر العينة بقليل هم أعضاء في نقابات مهنية. وتنوعت الإجابات الأخرى الأقل ذِكرًا بين الانتساب لحزب سياسي، أو لجان مجتمعية، أو مجموعة، أو مبادرة شبابية، ولجان المقاومة، لجنة حي أو مبادرة ومنظمة إنسانية ومجموعة قتالية، وأخيرًا أعضاء في روابط فنية أو ثقافية. وعند بحث أبرز الانتماءات التي يتبناها السكان، أفادت النسبة الأكبر بكونهم مواطنين يمنيين، وهي النسبة التي ارتفعت في عدن مقارنة بتعز على نحو ملحوظ، وقد أجابت نسبة أخرى أقل أنهم يفضلون تعريف أنفسهم من خلال الانتماء القبلي أو العشائري وهي النسبة التي زادت في تعز مقارنة بعدن.

بينما أكد رُبع العينة تعرضهم للتمييز المتكرر خلال العام الماضي، وأفادت النسبة الأكبر بأن التكافل والتضامن المجتمعي أصبح أقل مما كان عليه قبل الحرب. ومن الناحية الأمنية، أفاد ربع العينة بأن الوضع الأمني ازداد سوءًا مقارنة بالعام الماضي، إلا أن أكثر من النصف متفائل بأن الظروف الأمنية والشعور بالأمن سوف يتحسن.

عند تقصي مساحات حرية التعبير، عبرت نسبة تزيد على الثلث عن عدم تمكنها من التحدث بحرية. من ناحية أخرى ترى ثلاثة أرباع العينة أن الشائعات والمعلومات التي تخص الأحوال اليومية المغلوطة قد ازدادت في مجتمعاتهم مقارنة بالسنوات الماضية.

للتغلب على هذه التحديات في السياق اليمني ورغم انتشار استراتيجيات صمود لها آثار سلبية ويمكن اعتبارها من عوامل تقويض السلام واستمرار الصراع، كالتجنيد، وعمالة الأطفال، والاعتماد على آليات العدالة التقليدية، وتهريب السلع والمنتجات إلا أن الاتجاهات الرافضة لتلك الممارسات آخذةٌ في الصعود وتتناسب طرديًا مع القدرات الموجودة بين الأفراد (رأس المال البشري) والجماعات والأسر والمجتمعات والمؤسسات والعلاقات المختلفة بينهم (رأس المال الاجتماعي)، وهو ما يسهم في تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود وهي باختصار قدرة المجتمع بجميع مكوناته على مواجهة حالات الصراع العنيف وتحويلها نحو بناء السلام.

وبالنظر لاستراتيجيات الصمود التي تم تبنيها في المحافظتين على نطاق واسع لمواجهة آثار الصراع في توفر الموارد والخدمات الأساسية؛ نجد أنه تم الاعتماد على خلايا الطاقة الشمسية والبطاريات المخزنة لتعويض انقطاع وعدم وصول الكهرباء للمنازل، كما ساعدت منظمات المجتمع المدني في توفير حافلات لنقل المياه وتوفير الخزانات لتخزينها، وهو ما ساعد الأهالي على التخفيف من حدة انقطاع المياه وعدم توفر مياه الشرب في كثير من المناطق، وبينما تسببت مسألة مشاركة الخزانات بين أكثر من منطقة في اندلاع نزاعات مجتمعية على مصادر المياه، إلا أنها مشكلة لوجستية يمكن العمل على حلها بتوفير خزّانات منفصلة لكل منطقة.

ولتعويض نقص المعلمين اعتمدت المدارس ولو بشكل مؤقت على متطوعين لتدريس الطلاب في الصفوف الابتدائية، كما برزت مبادرات لإعادة تأهيل وتوزيع الكتب والملازم المدرسية والجامعية لتعويض النقص في الكتب والملازم المطبوعة، كما تبرع الأهالي بشُقق ومنازل ليتم استخدامها كمدارس عِوضًا عن تلك التي تهدمت بفعل الحرب والصراع. بالإضافة إلى ذلك، توجه الأهالي إلى التعليم المنزلي، أو التعليم الافتراضي، أو الالتحاق بصفوف تعليمية بديلة من خلال جهود المنظمات والمبادرات.

ولجأ السكان للادخار الجماعي والأعمال التجارية المشتركة ولو في نطاق ضيق، والزراعة المشتركة للأراضي الزراعية كاستراتيجيات للتمكين الاقتصادي وتعزيز صمود الأسر، كما تعددت صور التكافل والتضامن الاجتماعي لتشمل تقاسم المواد الغذائية وحتى مياه الشرب، وتقديم غرفٍ أو منازلَ كهبةٍ أو هدية لبعض النازحين، كما برز دور القطاع الخاص والتجار المحليين في دعم الطلاب بالأدوات المدرسية وحتى التكفل بالمصاريف الدراسية. من ناحية أخرى، تم انتهاج التقشف وتقليل كمية الغذاء اليومية لمواجهة قلة أو فقدان المواد الغذائية الأساسية.

وفي إطار حفظ الأمن والسلام الاجتماعي، تكونت اللجان المجتمعية، وبرز دور عاقل الحارة وشيخ القبيلة وخطيب المسجد ومدير مركز الشرطة كميسرين للعدالة المجتمعية ومؤثرين في حل مشاكل الناس وإدارة شؤونهم. وكان من الملاحظ في تعز اللجوء أولا إلى شيخ القبيلة وتلاه عاقل الحارة، وهو ما يمكن تفسيره بالطبيعة القبلية لتعز في مقابل سياق عدن الحضري الذي يضم تركيبا متنوعا للسكان.

أبرز التوصيات

نتجت مجموعة واسعة من المطالب الموجهة للحكومات والسلطات المحلية تمس مجالات أساسية وحرجة في حياة المواطنين والسكان أفرزتها أدوات البحث المختلفة وتحليلات الباحثين. تم صياغة هذه المطالب على شكل توصيات حسب الجهة ذات الاختصاص مع التنويه إلى ضرورة التكامل بين السلطات المحلية والحكومة ومنظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية والمانحين.

التوصيات الموجهة للسلطة المحلية والحكومة

تتعلق التوصيات الموجهة للسلطة المحلية والحكومة بالحد الأدنى من دورها الأساسي في حفظ الأمن والعمل على تقديم الخدمات الأساسية في حالات الصراع وما يخضع لسلطتها وصلاحيتها. لذلك تنقسم التوصيات الموجهة للسلطة المحلية والحكومة إلى توصيات بهدف تعزيز ممارسات واستراتيجيات الصمود الذاتية التي يمارسها اليمنيون في كلٍ من عدن وتعز وتوصيات بهدف التخفيف من حدة المشكلات أو معالجة أسبابها الأساسية.

حفظ الأمن وحل النزاعات

- لا تزال ثقة أبناء تعز بالسلطات المحلية والشرطة منخفضة في تعزيز الأمن والسلم، وبالرغم من لجوء نسبة جيدة من المستجيبين في عدن إلى الشرطة والأمن في حال حدوث جرائم أو نزاعات، إلا أن ثقتهم أيضًا بالسلطات المحلية لا تزال محدودة. لذلك لا بد من العمل على تحسين ثقة المواطنين بالسلطة المحلية من خلال تنفيذ جملة من الإصلاحات في الجهاز الأمني. أهم هذه الإصلاحات محاربة الفساد وتحسين بيئة عمل الأجهزة الأمنية وظروفهم. وتعزيز التعاون مع عقال الحارات.

- وقف الاعتقالات التعسفية وتقييد حرية الناشطين وعمال الإغاثة والعمل على حمايتهم أثناء أداء عملهم وخاصة في عدن.
- تعزيز دور عاقل الحارة الإيجابي في الآليات غير الرسمية لحل النزاع، ودعم دوره كوسيط بين السلطات المحلية والمواطنين.
- لا بد من أن تقوم السلطات المحلية ببذل جهد أكبر في تأمين الطرق الداخلية وبين المحافظات وخاصة في الطرق من وإلى تعز، ومنع جبايات الطرق وحالات الاعتداء. وتوجيه المواطنين إلى اللجوء للأمن في حالات الاعتداء والسرقات وما يتطلب ذلك من تحسين صورة الأمن والسلطات المحلية أمام المواطنين.
- استخدام الكاميرات لمنع السرقات والاعتداءات في الأماكن العامة والمحلات وتفعيل دور الشرطة الليلية.
- الحد من استخدام الأسلحة غير الشرعية من خلال قوانين صارمة لما قد يخفف ذلك من حدة العنف المنتشر والاستخدام العشوائي للأسلحة. تجريم حمل واقتناء السلاح.
- تقييد حركة وتواجد الأطقم المسلحة داخل المدن والشوارع في غير مناطق القتال.

الحوكمة وآليات العدالة وإنفاذ القانون

- تشجيع عمليات الحوار المجتمعي على المستوى الوطني وإشراك الشباب وممثلي منظمات المجتمع المدني والفئات المهمشة في مفاوضات السلام.
- إصلاح نظام القضاء وتعزيز دور القيادات المجتمعية التقليدية مثل عُقال الحارات وخطباء المساجد في حل النزاعات والوساطات.
- تشكيل اللجان المجتمعية لإدارة الأحياء والإشراف على شؤون السكان وحل النزاعات؛ على أن تكون منتخبة وممثِلة لكافة الفئات ويكون عاقل الحارة أحد مكوناتها، وإضفاء الصفة الرسمية عليها.
- خلق آليات تنسيق بين السلطات المحلية لمنع التداخل في عملها ومسؤولياتها.
- تسهيل عمل منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية من خلال منحهم تصاريح وموافقات للأنشطة التنموية.
- إصدار قوانين تمنع تجنيد الشباب دون الثامنة عشرة. والتفاوض مع أطراف الصراع الأخرى لمنع تجنيد الأطفال والشباب.
- مكافحة التمييز والعنصرية من خلال تطبيق القانون وتحقيق العدالة والمساواة.
- ضبط أسواق الوقود والطاقة ومنع التلاعب في الأسعار.

المرافق والخدمات الأساسية

- العمل على ضبط الأسعار ومنع التلاعب بقيمة العملة وأسعار المواد الغذائية الأساسية والوقود من خلال لجان شعبية تمارس دور رقابي على الأسعار.
- ضمان توزيع المواد الأساسية الغذائية وتوفرها في المناطق النائية وبما يتناسب مع حجم الأسر ونسب الإعالة في كل أسرة، من خلال إعداد برنامج للأمن الغذائي بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة.
- العمل على تحسين مرافق الصرف الصحي واتخاذ إجراءات وقائية لمنع تكرار الفيضانات والحد من تأثيرها وخاصة في عدن.
- وضع خطة للتخفيف من الممارسات المضرة بالبيئة والتي لها آثار خطيرة على المواطنين في عدن خلال السنوات القادمة. كالنفايات والتسريب النفطي قبالة السواحل وميناء عدن.
- فتح الطرق المغلقة وتأمينها من خلال التفاوض مع أطراف الصراع الأخرى.
- رصف وإعادة تأهيل الطرق الداخلية والطرق المؤدية للمحافظات المجاورة.
- تعزيز وصول الناس لأنظمة الخلايا الشمسية من خلال التمويل والتدريب وتوفير مستلزماتها بأسعار مناسبة.
- توفير عيادات متنقلة لخدمة المناطق الريفية النائية.

الصحة العامة

- تفعيل الرقابة على المستشفيات الحكومية ومرافقها لضمان جودة الخدمات الصحية المقدمة وعدم إهدار الموارد أو تبديدها.
- تجهيز المراكز الصحية والمرافق التعليمية والحكومية لاستخدام ذوي الإعاقة وتخصيص نوافذ لخدمتهم.
- ضرورة إشراك المواطنين واستشارتهم في تخطيط وتنفيذ التدخلات.
- التأكد من جاهزية الأطباء والكوادر الطبية للقيام بأدوارهم في معالجة المرضى وتأهيلهم ضمن برامج تخصصية بعد الجامعية.

التعليم والتدريب

- التفاوض على آلية تمنع قصف المدارس أو استغلالها في الأعمال العسكرية بما في ذلك تفريغها من المسلحين.
- إنشاء صناديق لدعم التعليم وأعضاء هيئة التدريس لتمكينهم من مجابهة أعباء الحياة والتفرغ لرسالتهم ودورهم التعليمي.
- ربط المناهج بسوق العمل وتأهيل وتدريب الطلاب على المهارات اللازمة للعمل.
- توفير مطبعة مركزية لطباعة الكتب المدرسية والجامعية وتوزيعها على المدارس والجامعات.
- الاستعانة بالمتطوعين وطلاب الجامعات لتعويض عجز المدرسين في الصفوف الابتدائية.
- استحداث برامج تدريب وتطوع من أجل التوظيف لتعزيز التمكين الاقتصادي للشباب وسد فجوات نقص الكوادر التعليمية والصحية.
- التوسع في إنشاء المدارس المجتمعية ومدارس الفصل الواحد في الأماكن النائية.
- إنشاء هيئة وطنية لضمان جودة التعليم واعتماد المدارس والجامعات، وإحكام الرقابة عليها.
- تيسير إجراءات وشروط الاقتراض للمشروعات الصغيرة وأصحاب المهن والحرف.
- تيسير إجراءات التراخيص لتوطين الصناعات المختلفة بالمحافظة، خصوصًا الصناعات الدوائية.
- إصدار تراخيص التشغيل لشركات الاتصالات ودعم البنية التحتية للاتصالات والإنترنت.
- تدريب وتأهيل المجندين والعائدين من جبهات القتال على الحِرَف المهنية، وتمكينهم من الحصول على وظائف تضمن لهم دخلًا مستداما.

التمكين الاقتصادي وتحسين الكسب

- العمل على ضبط أسعار الوقود والمواد الأساسية والتعاون مع اللجان المجتمعية في عملية ضبط الأسعار.
- دعم حاضنات الأعمال لرواد الأعمال الشباب، وتوفير قروض ميسرة لهم، وتحسين بيئة الأعمال الإلكترونية وأهمها جودة تغطية الإنترنت.
- مأسسة برنامج أو مظلة حماية اجتماعية تستهدف الفئات الأكثر هشاشة كالأطفال في العائلات الأشد فقرًا والأيتام والنساء الأرامل. بهدف ضمان العدالة والشفافية في برامج الأغذية والتمكين الاقتصادي.
- إعداد برنامج لإعادة تأهيل المساكن وعودة النازحين، والتنسيق مع المنظمات الدولية لدعم عمليات إعادة الإعمار في المناطق الآمنة لتخفيف عبء الإيجارات وارتفاع أسعار الإيجار وبشكل خاص في تعز.
- حوكمة الاستخدام والانتفاع من المشاريع ذات النفع العام، وإشراك عقال الحارات واللجان الخدمية في الانتفاع منها كمشاريع خزانات المياه وأمبيرات الكهرباء.
- تشجيع البرامج التعاونية الاقتصادية ومأسستها كبرامج الزراعة المشتركة للأراضي (التعاونيات الزراعية) في تعز بشكل خاص. ويمكن الاستفادة من تجربة السودان في تمكين الشباب من إدارة وتطوير التعاونيات الزراعية.
- تشجيع التعاونيات التجارية لتوفير المواد الغذائية الأساسية بأسعار مقبولة ومستقرة. وكذلك تشجيع الاقتصاديات التعاونية وأهمها مشاريع ريادة الأعمال التكافلية وتوفير قروض جماعية تكافلية لهم.
- تسهيل الحصول على تراخيص للاستيراد والتصدير وخفض الضرائب على رواد الأعمال والتجار الصغار ومنع حالات الفساد والمحسوبية في انتفاع فئة محددة من التراخيص.

التوصيات للمنظمات الدولية المانحة

يتركز دور المنظمات الدولية المانحة في تعزيز استراتيجيات الصمود المجتمعية الذاتية، ودعم السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ أدوارهم الأساسية، ودعم التحول إلى برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي وبرامج تنمية الحوكمة من خلال:

- دعم السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في استخدام الطاقة الشمسية كبديل نظيف للحطب والطاقة من خلال توفير خلايا الطاقة الشمسية وإعداد برامج مهنية في صيانة وتركيب الخلايا الشمسية.
- إعداد برامج تدريب مهني للشباب العاطلين عن العمل حول تركيب وصيانة الطاقة الشمسية المنزلية والعمل الحر عبر الإنترنت.

دعم العمل على توفير الأدوية والأجهزة الطبية الأساسية بالتعاون مع السلطات المحلية ودعم إنشاء الوحدات الطبية المتنقلة.

- دعم برامج قروض تجارية وبرامج تأهيل لرواد الأعمال وذوي المشروعات المتناهية بالصغر.
- تنفيذ دراسة احتياجات حقيقية قبل تمويل المشاريع التنموية، والعمل على وضع أجندة مشتركة للأولويات التنموية بين مجتمع المانحين.
- التحول التدريجي من برامج الإغاثة إلى برامج التمكين الاقتصادي والتعافي المبكر في تعز، وخاصة في المناطق الآمنة وخارج المناطق الساخنة، والتركيز على برامج ومشاريع تعزيز الحوكمة في عدن.
- ضمان مساءلة منظمات المجتمع المدني المحلية والتأكد من تطبيقها لأخلاقيات العمل الإنساني كالشفافية وعدم التمييز في الممارسات والأنشطة والبرمجة المستندة على الأدلة ودراسة الاحتياجات.
- التركيز على بعد الاستدامة في المشاريع المنفذة خاصة مع امتداد الأزمة وطول أمد الحرب وعدم الاستقرار في اليمن.
- تظهر في عدن الحاجة الماسة لدعم السلطات المحلية في الحوكمة وتطبيق مبادئ الشفافية والعدالة والفاعلية في تقديم الخدمات الأساسية كخدمات التعليم وحفظ الأمن. لذلك يمكن للمنظمات الدولية أن تلعب دورًا هامًا في تأهيل العاملين في الخدمة المدنية والسلطات المحلية.
- الضغط من أجل إشراك الشباب وممثلي منظمات المجتمع المدني في المفاوضات ضمن مسار السلام الأول والثاني.

التوصيات الموجهة لمنظمات المجتمع المدني المحلية والمبادرات الشبابية

تتركز التوصيات الموجهة لمنظمات المجتمع المدني في تنفيذ المبادرات والحملات المجتمعية والأنشطة التوعوية وتعزيز الاستراتيجيات التحويلية التي يمارسها الأفراد والأسر، ودورها المركزي في إيصال صوت السكان وحاجاتهم وتطلعاتهم لصناع القرار والمانحين والسلطات المحلية. وفيما يلي أهم هذه التوصيات:

- التنسيق بين منظمات المجتمع المدني لمنع تداخل البرامج والأنشطة التنموية في المنطقة الواحدة واستهداف المناطق الأكثر حاجة.
- التخفيف من التكاليف الإدارية في البرامج التنموية لتحسين كفاءة وفاعلية البرامج والمشاريع.
- تطبيق مبادئ الشفافية والعدالة وعدم التمييز في تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية.
- التركيز على الفئات الأكثر هشاشة في التدخلات والبرامج وخاصة النساء والأطفال والمهمشين من ذوي البشرة السمراء.
- تنفيذ برامج لإعادة تأهيل الشباب المجندين العائدين من جبهات القتال.

- إطلاق حملات وبرامج لتأهيل وصيانة مرافق الصرف الصحي وخاصة قبل مواسم الأمطار.
- تشجيع وإطلاق مبادرات بيئية توعوية حول مخاطر استخدام الحطب كوقود على المدى البعيد وتعويض الغطاء النباتي من خلال حملات تشجير مستمرة ومنع قطع الأشجار المثمرة.
- إطلاق مبادرات لإنارة الشوارع بمصابيح طاقة، لما لذلك من أثر في الحد من حالات السرقة ودعم شعور المواطنين بالأمان ليلًا.
- التوعية بالمخاطر الصحية للتداوي بالأعشاب دون استشارة اختصاصيين وتوفير معلومات حول الأعشاب الآمنة ودواعي استعمالها.
- إطلاق حملات لإعادة تأهيل المناطق الآمنة والتي تعرضت للتدمير بفعل الحرب والاستعانة باليمنيين المغتربين؛ ويمكن الاستفادة من تجربة درعا في سوريا في إعادة إعمار المنطقة الجنوبية.
- الاستفادة من تجارب التعليم البديل وعبر الإنترنت والتعليم القائم على المجتمع والذي تديره منظمات المجتمع المدني والمتطوعين والعمل على توسيعه أفقيًا، وكذلك تعميق التجربة بالتعاون مع السلطات المحلية والمنظمات الدولية.
- تنفيذ مبادرات حوار مجتمعية وأنشطة لإدماج النازحين والمهمشين من ذوي البشرة السمراء مع المجتمعات المضيفة، وتشجيع وجود مساحات آمنة للحوار والتعبير عن الرأي بحرية.
- التوعية بأسباب الصراع الأساسية والمتكررة خلال العقود الماضية والمتمثلة بالحرمان المجتمعي وهشاشة الدولة والتمييز القائم على الانتماءات القبلية والمذهبية والسياسية.
- دعم اللجان المجتمعية ودراسة الاحتياجات الأساسية للمناطق والأحياء وتزويد صانعي القرار من السلطات المحلية بأولويات المناطق واحتياجاتهم.
- تفعيل دور خطباء المساجد في توعية الشباب.
- تفعيل دور الرقابة الشعبية من خلال اللجان المجتمعية على توزيع المساعدات وإدارة برامج الإغاثة سواء كانت برامج توفير سلال الغذاء أو الدعم النقدي.

المنهجية

يتبنى الإطار التحليلي للتقرير نهج تقييم الصمود من أجل السلام الذي طورته إنتربيس بالتعاون مع مبادرة هارفارد الإنسانية، والذي يُقَيّم أسباب الصراع والنزاع التي يتعرض لها مجتمع ما ضمن نظامه البيئي الذي يبدأ من الفرد و العائلة ثم على مستوى الجماعة والمؤسسة والمجتمع الأكبر، كما يبحث في الاستجابة لعوامل الصراع الحالية على المستويات السابقة والتي تنشأ من القدرات والممارسات والأصول الموجودة لدى الأفراد والجماعات والمؤسسات (الصمود الذاتي أو المتأصل) وكذلك منع الأشكال الجديدة والناشئة للصراع والعنف في المستقبل.
استخدم البحث منهجية مختلطة تشمل أدوات نوعية وكمية خلال موجتين لجمع البيانات، كما تبنى منهجية بحث الفعل التشاركي؛ الذي يجمع بين ثلاثة أنشطة أساسية هي البحث والتعلم والفعل. حيث نُفّذت أنشطة الدراسة بمشاركة طيف واسع من الشباب اليمني الناشط في المبادرات ومنظمات المجتمع المدني في محافظتي عدن وتعز والذين تم بناء قدراتهم في مجال أساسيات تصميم البحوث وجمع البيانات وتحليلها. من خلال ورشتي عمل وجاهيتين (in person workshop) بالإضافة إلى ثلاث مساقات أونلاين من خلال منصة تعليمية افتراضية. وتبع ذلك ورشات تأملية للتعلم من خلال البحث.
شملت الأدوات الكمية استبيانين، إذ تضمن البحث مسحًا سُكانيًا شمل 1564 فردًا ضمن الفئة العمرية (16-60) عامًا في محافظتي تعز وعدن باستخدام أداة الاستبيان الفردي واستهداف عينة طبقية عنقودية عشوائية منتظمة. سعى الاستبيان لتحديد قضايا الصراع في كلٍ من عدن وتعز، واستكشاف استراتيجيات الصمود المجتمعي وتقييم أثر هذه الاستراتيجيات على أبعاد السلام والصراع المعتمدة في المنهجية. فضلًا عن ذلك، تم الاستعانة بأداة أخرى هي الاستبيان المجتمعي والذي استهدف 37 ممثلًا من عقال الحارات والأحياء في أماكن المسح الميداني. وذلك بهدف تقييم الموارد والأصول الطبيعية والخدمات المتاحة في المحافظتين.

وشملت الأدوات النوعية 35 مجموعة نقاش مركزة (بؤرية) في المحافظتين بهدف تحديد قضايا الصراع الأساسية والتحديات التي تواجه الفئات الاجتماعية التي يصعب الوصول إليها في الاستبيان الفردي. والتي تضمنت منظمات المجتمع المدني، القيادات المجتمعية أو المحلية والتي تشمل عُقال الحارات وشيوخ القبائل وغيرهم من الشخصيات المؤثرة، العاملين في مجال الأمن والإغاثة، أعضاء ومتطوعين في مجموعات ومبادرات شبابية، ناشطين سياسيين وحقوقيين، شباب اليمن في الخارج، رُوّاد الأعمال والتجار، الشباب المُجنّدين، طلاب التعليم العالي، فتيات الزواج المبكر، العاطلون عن العمل، النازحون، والمهمّشون. فيما يلي جدول بأهم أدوات الموجة الأولى والفئات التي استهدفتها:

الأداة البحثية	الهدف	الفئة المستهدفة	العدد الإجمالي
الاستبيان الفردي	استكشاف استراتيجيات الصمود المجتمعي وتقييم أثر هذه الاستراتيجيات على أبعاد السلام والصراع الستة. وتحديد قضايا الصراع في كل من عدن وتعز	أفراد من مجتمع عدن وتعز (١٦-٦٠) عام عينة طبقية عنقودية عشوائية منتظمة	1564
الاستبيان المجتمعي	تقييم الموارد والأصول الطبيعية والخدمات المتاحة في كل من عدن وتعز	عقال الحارات والأحياء المستهدفة في الاستبيان الفردي	٣٧
مجموعات النقاش المركزة (البؤرية)	تحديد قضايا الصراع الأساسية والتحديات التي تواجه الفئات الاجتماعية التي يصعب الوصول إليها في الاستبيان الفردي	فئات مجتمعية (شباب مجندين، عاطلين عن العمل، لاجئين ونازحين،	٣٥ مجموعة نقاش مركزة في عدن وتعز

في الموجة الثانية من جمع البيانات تم عقد جلستي استماع للاطلاع على مقترحات وتوصيات 40 مستجيبًا من فئات اجتماعية مختلفة لتعزيز صمودهم المجتمعي. بينما تم تنفيذ 8 مقابلات معمقة في تعز مع ممثلين من الإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني ومؤثرين لاكتشاف التحديات والأدوار التي يقوم بها مزودو الخدمات وممثلو السلطة المحلية لتعزيز الصمود المجتمعي. فيما يلي جدول بأهم أدوات الموجة الثانية والفئات التي استهدفتها:

الأداة	الهدف	الفئة المستهدفة	حجم العينة
جلسات الاستماع	الاستماع إلى مقترحات وتوصيات المستجيبين لتعزيز صمودهم المجتمعي	المستجيبين من فئات اجتماعية مختلفة	٤٠ مشارك في كل من عدن وتعز
المقابلات المعمقة	اكتشاف التحديات والأدوار التي يقوم بها مزودو الخدمات وممثلو السلطة المحلية لتعزيز الصمود المجتمعي	ممثلون عن الإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمؤثرين	٨ مستجيبين في تعز فقط

تم عرض وإظهار النتائج المستخلصة من الاستبيانين بصريًا ورقميًا باستخدام تقرير تفاعلي. واستفاد الباحثون الميدانيون من التقرير التفاعلي في استكشاف البيانات وتحليلها تبعًا للمناطق الجغرافية والمحافظة، والجنس والفئات العمرية . كما استخدم الفريق برنامج أطلس لتحليل البيانات النوعية، ثم تمت مقارنة وجمع النتائج والخروج بتوصيات مقترحة بالإضافة لمقترحات المشاركين خلال جلسات الاستماع والمقابلات المعمقة.

1 يمكن استكشاف البيانات باستخدام رابط التقرير التفاعلي التالي
https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiNWY4ZWJlZWUtM-DY0Mi00YjUzLTkxNTUtNzI5YTg1NjlmMjcwIiwidCI6ImQxZDU5OTVhLTg2MDItNDIxMS05NzdjLWM0OGQ4NWJmYjk4NiIsImMiOjl9

ملخص النتائج

تم تقييم الصمود المجتمعي بناءً على الأبعاد الستة للصراع والصمود (Dimensions of Peace) التي طورها الباحث فينك وهي: الموارد والوصول إلى الخدمات، التماسك الاجتماعي، الأمن والعدالة، تركة وإرث الماضي، المعلومات والتواصل، الحوكمة والقيادة والسياسة.

الموارد والوصول إلى الخدمات

يقصد بهذا البعد مدى وصول الأفراد إلى الخدمات الأساسية، وتمتعهم بالحصول على الموارد الاقتصادية والتي تتجاوز الدخل وفرص العمل إلى العدالة في تقسيم الموارد على المستوى الوطني. في إطار الاستبيان سيتم التركيز على مدى الوصول إلى الخدمات والمواد الأساسية اليومية. تتقاطع الموارد والوصول إلى الخدمات الأساسية مع رأس المال الفيزيائي والبشري.

أظهرت النتائج امتلاك رُبع العينة لمساكنها في كلا المحافظتين، بينما يستأجر ربع المشاركين مساكنهم وبنسبة أكبر في عدن. وفي بعض الأماكن يعاني السكان والنازحون من ارتفاع أسعار الإيجارات بسبب زيادة الطلب عليها، كما أن الدفع بالدولار الأمريكي أو الريال السعودي بدلًا من العملة المحلية ساهم في ارتفاع الإيجارات. علاوة على ذلك، أفاد عدد كبير من المشاركين معاناتهم بسبب انقطاع الكهرباء المتكرر والذي يمتد لساعات وهو ما أثّر على أنشطتهم المعيشية اليومية وضاعف من معاناتهم بسبب ارتفاع درجات الحرارة داخل المنازل. كما أشار المستجيبون في عدن إلى دمار بعض المنازل البسيطة بسبب تعرضها للفيضانات، فيما يعاني البعض من تدهور حالة المنازل وعدم قدرتها على مقاومة الأحوال الجوية الصعبة كالمطر والغبار.

أكّد قسم آخر من المشاركين معاناتهم بسبب تردي خدمات الصرف الصحي وإمدادات شرب المياه العامة ووصول الكهرباء أساسًا. ويتفاقم تردي البنية التحتية بسبب الحصار في تعز. كما فتح نقص خدمات الكهرباء المجال أمام عدد من المزودين المحليين لاحتكار الخدمة في ظل عدم قدرة الدولة على تغطية الطلب على الكهرباء والطاقة، مما رفع أسعار هذه الخدمات. وثّقت النتائج بعض استراتيجيات الصمود المجتمعي للتكيف مع انقطاع الكهرباء من أهمها استخدام الطاقة الشمسية كبديل، بالإضافة إلى بدائل وحلول أخرى كاستخدام البطاريات المخزنة للطاقة واستخدام المصابيح الزيتية. بينما يستخدم الحطب كوقود أساسي للطبخ.

تتمتع عدن بوصول أكبر لإمدادات مياه الشرب العامة وبفارق واضح مقارنة بتعز. ولمواجهة تحدي انقطاع مياه الشرب وعدم توفرها يلجأ كثير من السكان ومنهم النازحين والمهمشين إلى استخدام مياه السبيل العامة، إلا أنها ليست مصدرًا دائمًا يمكن الاعتماد عليه. بالإضافة لذلك، فإن عدم جاهزية الطرق لمرور حافلات نقل المياه يفاقم ضعف الإمدادات. بينما يلجأ آخرون إلى شراء المياه بتكلفة أعلى أو استخدام مياه الخزانات. فضلًا عن ذلك، تعاني تعز بشكل أكبر من وصول غير كافي لإمدادات الصرف الصحي. وهو ما ينعكس على الصحة العامة، حيث أشاروا إلى انتشار العديد من الأمراض نتيجة للتلوث الحاصل بسبب تردي خدمات الصرف الصحي.

أشار ثُلثا العينة إلى انتهاج التقشف وتقليل كمية الغذاء اليومية لمواجهة قلة أو فقدان المواد الغذائية الأساسية. بينما يلجأ البعض إلى تقاسم الطعام مع الجيران أو الأقرباء أو الأصدقاء. بينما أكدت نسبة قليلة من المشاركين لجوئهم للزراعة والمنتجات الحيوانية المتوفرة في مناطقهم. وبينما أكد البعض تجربة صعوبات في الحصول على الخدمات الصحية، أفاد آخرون لجوئهم إلى السفر إلى مدينة أخرى لتلقي العلاج أو التداوي بالأعشاب أو الطب البديل. وثّقت نتائج البحث تحديات عديدة في مجال التعليم، وهو ما يضطر الذكور للعمل في سن مبكرة والتسرب من التعليم. وفي تعز لا يختلف الأمر كثيرًا فقد أثرت موجة الغلاء، وضعف الدخول والبطالة على التعليم، حيث يتعذر على بعض الأسر شراء مستلزمات المدرسة ودفع رسوم التسجيل وحتى في قدرتهم على توفير مصروف شخصي لأبنائهم.

بينما تعاني الجامعات من الاكتظاظ وعدم وجود تجهيزات كافية أو بجودة مقبولة، خصوصًا في ظل حالة النزوح القائمة والتي ساهمت في زيادة الأعداد المقبولة في الصفوف الجامعية في عدن وهو ما أثر على جودة العملية التعليمية. وأشار طلاب الجامعات في عدن إلى مشكلة تعدي أساتذة جامعيين على بعض الطلاب وعدم وجود احترام أو تقدير لظروف الطلاب خصوصًا في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية والتي صاحبها ارتفاع في تكلفة المصروفات واللوازم الدراسية، ناهيك عن وجود "واسطة" في القبول الجامعي على حد تعبيرهم، وهذا ما يدفعهم للتسجيل في الجامعات الأهلية.

بالنسبة لكثير من الأسر في عدن، وخاصة لدى المهمشين من ذوي البشرة السمراء فإن تردي الأوضاع الاقتصادية منع أطفالهم من الالتحاق بالتعليم أو باستكماله، حتى أن بعض الأسر تدفع أبنائها لترك التعليم والبحث عن عمل للمساعدة في المصاريف. وتعاني تعز من عدم توفر المدارس في كل المناطق، وفي حالة توفرها فإنها غير مناسبة مع أعداد الطلاب الكبيرة، كما تعاني بعض المدارس من نقص في أعداد المدرسين وتعتمد على المتطوعين لتعويضه، وأن بعضهم قد يشاركون في تدريس مواد من خارج تخصصاتهم وذلك نتيجة لنزوح مدرسي تلك المواد. ومن الواضح أن تحدي عدم القدرة على الإنفاق على التعليم يكاد يتطابق بين مستجيبي عدن وتعز حيث تزيد عن النصف في كل منهما.

لمواجهة تحديات التعليم أكد المشاركون توجههم إلى التعليم المنزلي من قِبل الأهل، أو اللجوء للتعليم الافتراضي، أو الالتحاق بصفوف تعليمية بديلة من خلال جهود المنظمات والمبادرات.
أكد نصف العينة عدم حصولهم على فرص عمل خاصة لدى الإناث. وبينما تنتشر البطالة بين شباب المحافظتين، أكد العديد حقيقة تخلي طلاب الجامعات عن مقاعد الدراسة للبحث عن العمل أو الاتجاه للتجنيد باعتباره عملا يوفر مصدرًا للدخل رغم ما يعتريه من مخاطر على أمنهم وسلامتهم وأيضًا ما يمثله من تهديد لأمن وسلام المجتمع. وتتفاقم مشكلة البطالة بشكل أكبر لدى الفئات الهشة اقتصاديًا كالنازحين والمهمشين، خاصة في ظل افتقارهم لمظلة حماية اجتماعية كالرواتب أو الإعانات أو المنح الدراسية.
ويعاني التجار في تعز بشكل خاص من حالة الحصار وانعدام أمن الطرق وعدم تعبيدها بشكل مناسب مما يجبرهم على دفع الجبايات وتحمل المضايقات في النقاط الأمنية خاصة في المناطق الجنوبية.

وبالرغم من هذه التحديات برزت استراتيجيات مختلفة للصمود انتهجها اليمنيون سواء كانت تكيفية واستيعابية أو كانت تحويلية تعزز من السلام ومنع الصراعات في المستقبل. من أهمها الزراعة المشتركة للأراضي في تعز وتبادل السلع والخدمات والادخار الجماعي وخاصة في عدن، ورغم تلك الصعوبات إلا أن القيادات المجتمعية ترى أن هناك مجموعة من نقاط القوة التي يمكن أن تنهض بمجتمعاتهم، كالشباب مثلًا بالإضافة للحرف اليدوية كصناعة الفخار والمعاوز؛ بالإضافة لأنشطة أخرى كالتسويق والتجارة الإلكترونية والأعمال التجارية المشتركة والعمل في منظمات المجتمع المدني الذي بات شائعًا في سياق محافظتي عدن وتعز. بينما برز العمل الإضافي بعد ساعات الدوام المدرسي كظاهرة لدى الشباب. وكذلك يعتبر التجنيد في جبهات القتال أحد الوسائل التي يلجأ لها الشباب كمصدر للدخل بالرغم من انقطاع الرواتب لعدة شهور. وهي استراتيجيات صمود تكيفية واستيعابية سلبية تعزز من الصراع وتدفعه للاستمرار.

بالإضافة إلى اللجوء للاستدانة والمساعدات الإنسانية التي تعتبر استراتيجيات استيعابية وسلبية في آثارها على العائلة واستنزاف الموارد والتماسك الاجتماعي.

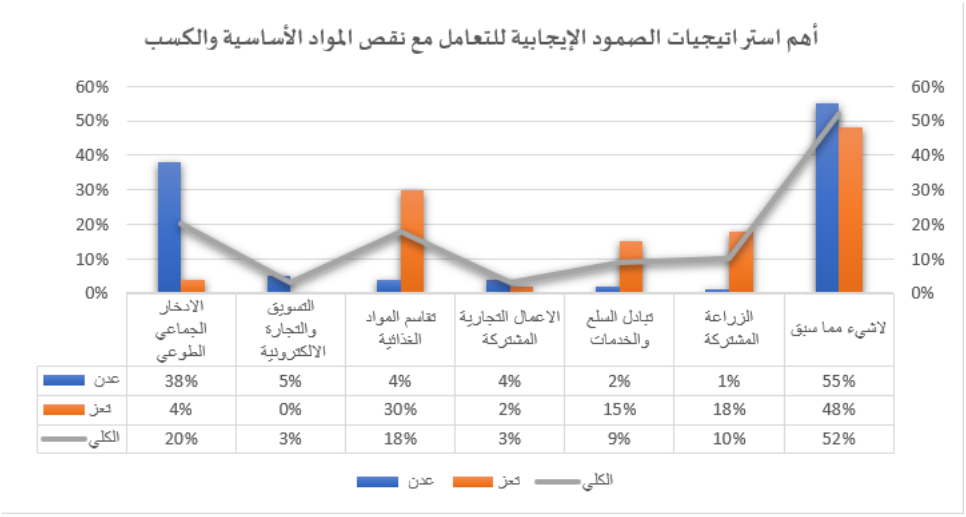

الأمن و السلامة

يرتبط هذا البعد بتحرر الناس من الخوف والعوز بالإضافة لشعورهم بالمساواة والعدالة مع الآخرين. ويمكن أن يتناول الأبعاد التالية: الظروف الأمنية، التعرض للعنف والجرائم، قبول وممارسة العنف، آليات العدالة وحل النزاعات.

تفاوت المستجيبون في شعورهم بالأمان مقارنة بالعام الماضي، إذ شعر حوالي ثلث العينة ببقاء الحال على ما هو عليه، بينما شعرت نسبة مقاربة بتحسن الظروف الأمنية والشعور بالأمان، بينما أفاد ربع العينة بأن الوضع ازداد سوءًا مقارنة بالعام الماضي. وقد زادت نسبة الإجابات لخيار بقاء الحال على ما هو عليه في عدن، وأيضًا زيادة سوء الحال مقارنة بالعام الماضي، أما في تعز فقد كانت النسبة الأكبر من الإجابات لصالح تحسن الظروف الأمنية والشعور بالأمان، تلاها بقاء الحال على ما هو عليه، وأخيرًا ازدياد الحال سوءًا مقارنة بالعام الماضي.

وبالنظر للمستقبل يرى أكثر من النصف بأن الظروف الأمنية والشعور بالأمن سوف يتحسن، وبالمقابل يرى حوالي عشر العينة أن الأوضاع ستزداد سوءًا وأجاب الخُمس تقريبًا بأن الحال سيبقى كما هو مع اختلافات طفيفة بين عدن وتعز لصالح تحسن الأوضاع في تعز بنسبة بسيطة.

وعند السؤال عن استراتيجيات الصمود تجاه عدم الشعور بالأمان أو التعرض لحوادث عنف أشارت النسبة الأكبر من المستجيبين إلى ميلهم إلى تجنب المواقف، والأوقات والأماكن التي تعرضهم للخطر، بينما فضَّل حوالي ثلث العينة عدم التواجد بمفردهم، ونسبة مماثلة أجابت بأنها لا تفعل شيئًا وتتوكل على الله، وهناك من يتجنب حمل مواد ثمينة أو مبالغ مالية كبيرة، والبعض يلجأ للتواصل مع الجهات الحكومية المعنية، وآخرين يلجؤون لحمل السلاح أو أي وسيلة للدفاع عن النفس، بينما أفاد (7) مستجيبون من أصل 1564 بدفعهم أموالًا لأشخاصٍ أو مجموعات لحمايتهم، وهي نسبة قليلة تكاد تقترب من (0.5٪) بالنسبة لعدد المستجيبين ولكنها تشير إلى ممارسة موجودة بالفعل، واحد فقط من هؤلاء المستجيبين من عدن، والستة الآخرون من تعز.

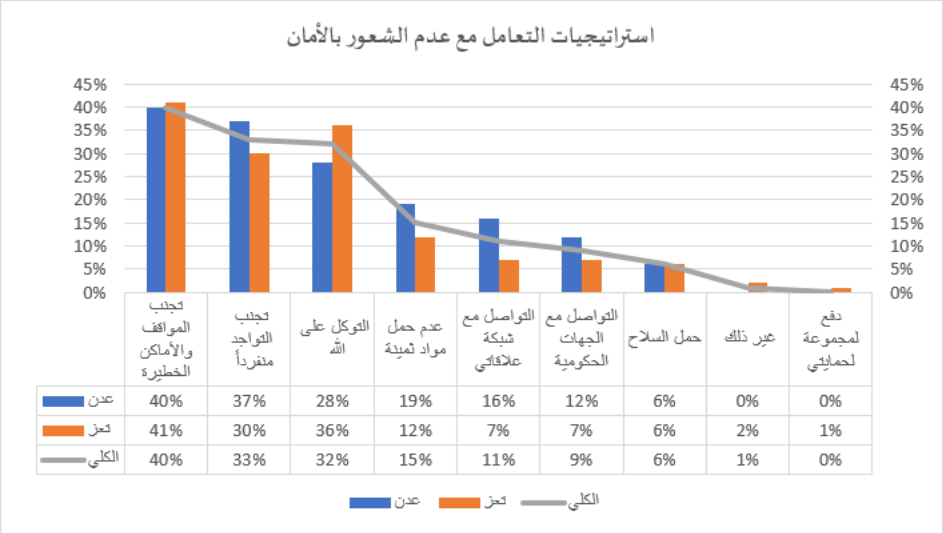

	تجنب المواقف والأماكن الخطيرة	تجنب التواجد منفرداً	التوكل على الله	عدم حمل مواد ثمينة	التواصل مع شبكة علاقاتي	التواصل مع الجهات الحكومية	حمل السلاح	غير ذلك	دفع لمجموعة لحمايتي
عدن	40%	37%	28%	19%	16%	12%	6%	0%	0%
تعز	41%	30%	36%	12%	7%	7%	6%	2%	1%
الكلي	40%	33%	32%	15%	11%	9%	6%	1%	0%

وعند سؤال المستجيبين عن الشخص أو الجهة التي يلجؤون إليها في حال حدوث نزاعات محلية (نزاع على الموارد مثل الماء أو الأرض مثلًا) تعددت الإجابات بين اللجوء لعُقَّال الحارات والمحلات أولًا، ومن ثم أقسام الشرطة، وشيوخ القبيلة، وإدارة الأمن، والسلطات المحلية، ونسبة قليلة تلجأ لطلب العون من مجموعات مسلحة. وتظهر النتائج تباينًا ملحوظًا بين المحافظتين من حيث الأولويات، إذ يلجأ المستجيبون في عدن بالترتيب إلى أقسام الشرطة، عقال الحارات والمحلات، وإدارة الأمن، والسلطات المحلية، بينما اختارت نسبة ضئيلة من العدنيين شيوخ القبيلة مقابل أكثر من نصف المستجيبين في تعز، وهو ما يعكس الطبيعة الحضرية لعدن في مقابل البنية الاجتماعية المؤسسة على القبلية في تعز. وسجلت تعز نسب إجابات مختلفة هي بالترتيب شيوخ القبيلة، عقال الحارات والمحلات، وأقسام الشرطة، وإدارة الأمن، السلطة المحلية، وأخيرًا نسبة ضئيلة جدًا يلجؤون للمجموعات المسلحة لمساندتهم.

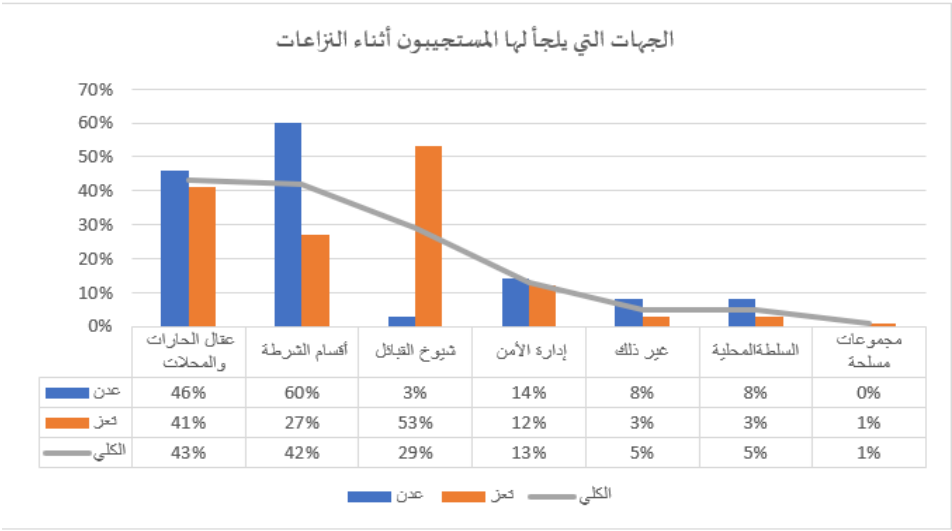

	عقال الحارات والمحلات	أقسام الشرطة	شيوخ القبائل	إدارة الأمن	غير ذلك	السلطةالمحلية	مجموعات مسلحة
عدن	46%	60%	3%	14%	8%	8%	0%
تعز	41%	27%	53%	12%	3%	3%	1%
الكلي	43%	42%	29%	13%	5%	5%	1%

التماسك الاجتماعي

يتناول هذا البُعد مدى التعايش السلمي داخل المجموعات المتشابهة وبين المجموعات غير المتشابهة والتي تضم نازحين من محافظات مختلفة وكذلك بين المجموعات والمؤسسات أي على المستوى الأفقي (العلاقة بين المواطنين) والعمودي (العلاقة بين الدولة والمواطنين) من خلال عدة أبعاد شملت علاقات الثقة (Trust) داخل العائلة، والثقة بين أبناء المجتمع المحلي (العزلة أو المحلة في اليمن) وبين المجموعات المتشابهة والمجموعات المختلفة. وتكتسب الثقة بين المجموعات خصوصية في السياق اليمني ذي التنوع القبلي والمذهبي ووجود مجموعات من المهمشين اليمنيين وكذلك مجتمعات من النازحين. وشملت أيضًا الهوية والانتماء والاندماج (Identi-ty, belonging and integration) وتناولت مدى الإحساس بالهوية المشتركة وتفضيلات الانتماء بين المجموعات ومدى الاندماج والتجانس في المجتمع.

أشار غالبية النازحين إلى عدم مواجهتهم هم أو عائلاتهم لأية صعوبات في التأقلم والاندماج مع سكان المنطقة، في حين واجه رُبع النازحين تقريبًا صعوباتٍ في البداية فقط، ولا يزال حوالي عُشر النازحين الذين تم الوصول إليهم يواجهون مصاعب في التأقلم والاندماج.
عند التعامل مع سكان مختلفين وفي منطقة غريبة، أشار ثلاث أرباع العينة إلى تكوينهم علاقات جيدة مع أبناء المنطقة، في حين أصبح تعامل نسبة تقترب من الخمس محدودًا مع السكان ومقتصرًا على العائلة والأقارب، والنسب لا تختلف كثيرًا بين المحافظتين، مع ملاحظة بعض الاختلافات في عدن، حيث أشار رُبع المستجيبين تقريبًا إلى قيامهم بالتواصل مع نازحين قادمين من مناطقهم، وتنوعت الإجابات الأخرى بنسبٍ أقل بين من يتكلم مع سكان المنطقة بلهجتهم، أو من ينخرطون في الأعمال المجتمعية كوسيلة للاندماج، وهناك من اضطر لتغيير نمط ملابسه ليحاكي المجتمع المضيف.

عند السؤال حول العضوية في أي جماعة، أو حزب، أو كيان سياسي أو اجتماعي، أجاب أكثر من النصف بعدم عضويتهم في أي مجموعة، ولكن هذه النسبة زادت في عدن لتصل إلى حوالي ثلاثة أرباع العينة مقابل حوالي ثُلث العينة في تعز، في حين أن أكثر من عُشر العينة بقليل هم أعضاء في نقابات مهنية، وتنوعت الإجابات الأخرى الأقل ذكرًا بين الانتساب لحزب سياسي، أو لجان مجتمعية، أو مجموعة أو مبادرة شبابية، ولجان المقاومة، لجنة حي أو مبادرة ومنظمة إنسانية ومجموعة قتالية بنسبٍ ضئيلة متشابهة، وأخيرًا أعضاء في روابط فنية أو ثقافية.

عند السؤال عن مدى الإحساس بالهوية المشتركة وتفضيلات الانتماء بين المجموعات ومدى الاندماج والتجانس في المجتمع، ومدى انتشار التمييز والعنصرية، أفادت النسبة الأكبر بكونهم مواطنين يمنيين، وهي النسبة التي ارتفعت في عدن مقارنةً بتعز على نحو ملحوظ، وقد أجابت نسبةٌ أخرى أقل أنهم يفضلون تعريف أنفسهم من خلال الانتماء القبلي أو العشائري، وهي النسبة التي زادت في تعز مقارنةً بعدن، ولعل ما يفسر هذه النسب البنية الاجتماعية لكِلا المحافظتين حيث يغلب على عدن المناطق الحضرية التي تضم فئات ومجموعات مختلفة، في حين يغلب على تعز الطابع القبلي كما أن نسبة الريف إلى الحضر في تعز أكبر منها في عدن.

أما عن التمييز فقد عبَّرت نسبة تقترب من الرُبع من كلا المحافظتين عن تعرضهم للتمييز المتكرر خلال العام الماضي، وهي النسبة التي ارتفعت لتمثل ثُلث عينة تعز تقريبًا. بالنسبة لمن تعرضوا بالفعل للتمييز، حدثت أبرز مواقف التمييز عند التقدم بطلب مساعدة من منظمة، أو عند التقدم لوظيفة أو فرصة عمل، أو عند المرور بنقاط التفتيش وأخيرًا في المدرسة أو الجامعة. وقد زادت حالات التمييز عند المرور بنقاط التفتيش في عدن لتمثل حوالي نصف المستجيبين من عينة عدن.[2]

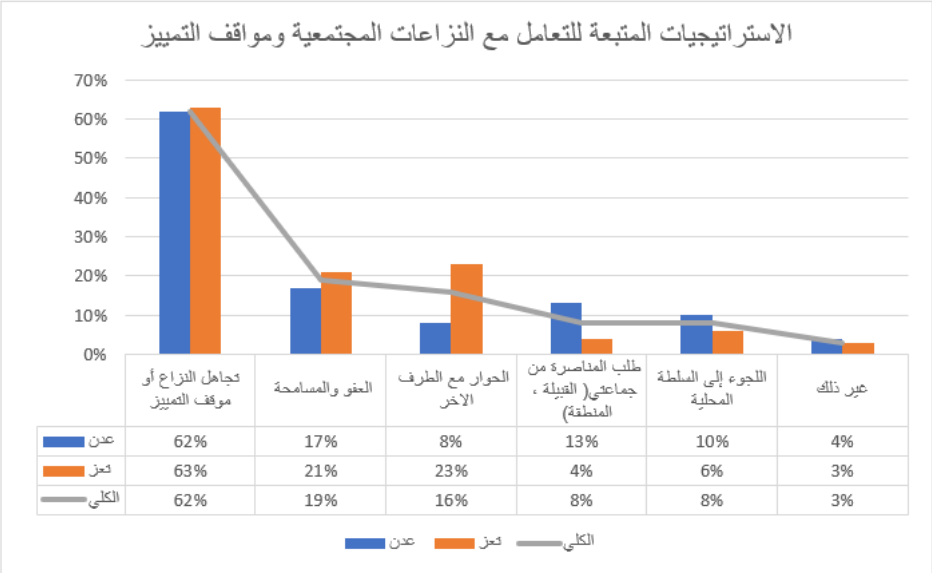

أشارت النتائج إلى حصول تغيرات طالت ممارسات التكافل والتضامن المجتمعي بين اليمنيين في عدن وتعز بعد الحرب، أشارت النسبة الأكبر بأن التكافل والتضامن المجتمعي أصبح أقل مما كان عليه قبل الحرب، ونسبةٌ أقل ترى أن التكافل والتضامن المجتمعي أصبح أفضل مما كان عليه قبل الحرب، في حين ترى نسبة صغيرة أنه لا يوجد تغيير يذكر بعد الحرب.

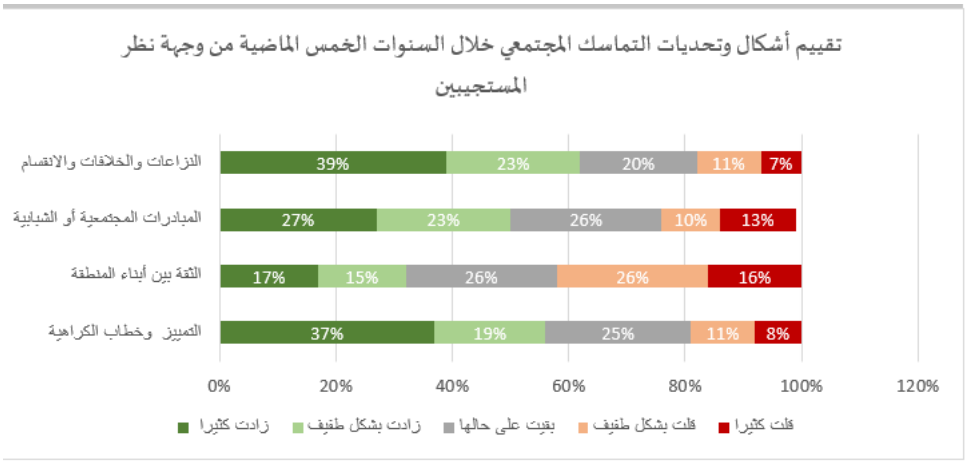

الحوكمة والقيادة والسياسة

يأخذ هذا البعد بعين الاعتبار دور الدولة المتصور وشمولية مؤسساتها ومدى قوتها. وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية وصنع القرارات على المستويات المحلية والوطنية. وكيفية قيام القادة بتنفيذ القرارات المتعلقة الشؤون العامة وكيفية إدارتها للموارد العامة. إن هشاشة المؤسسات العامة عنصر مهم في هذا البعد لأنه يعكس القدرة (الفنية والإدارية والمالية) للدولة على تنفيذ ولايتها والاستجابة لاحتياجات وتوقعات السكان. يعكس هذا البعد بشكل أساسي أهمية العلاقة بين الناس وقادتهم لبناء السلام، وأهمية إظهار القادة تفهمًا واستجابة لاحتياجات الناس. ويشمل المشاركة المدنية والتمثيل والشمولية وأداء الدولة.

2 المجموع لا يساوي 100% لأن الخيارات متاحة لأهم استراتيجيتين لكل مستجيب

عند سؤال المستجيبين عن الشخصية الأكثر تأثيرًا في محيطهم، والتي تمارس دورًا بارزًا في حل مشاكل الناس وإدارة شؤونهم؛ أشارت إجابات نصف العينة إلى عاقل الحارة، بينما اختار أقل من الثلث شيخ القبيلة، ومن ثم مدير مركز الشرطة، وخطيب المسجد، على الترتيب. وبينما عبّر حوالي عُشر العينة عن عدم وجود أحد في محيطهم يقوم بهذا الدور، ذكر البعض الآخر وإن كان بنسب أقل ممثل العزلة أو المحلة، تاجر، مدير مدرسة أو مدرس، وممثل لحزب سياسي.

تجدر الإشارة إلى أن عاقل الحارة وشيخ القبيلة قد اختلف ترتيبهما في كلٍ من عدن وتعز، حيث جاء عاقل الحارة أولًا في عدن في حين أن شيخ القبيلة ذكر بنسبة قليلة جدًا في المحافظة ذاتها. أما في تعز فقد جاء شيخ القبيلة أولًا وتلاه عاقل الحارة، وهو ما يمكن تفسيره بالطبيعة القبلية لتعز في مقابل سياق عدن الحضري الذي يضم مختلف أطياف اليمنيين.

للتكيف مع ضعف دور السلطات المحلية خصوصًا فيما يتعلق بحفظ الأمن وتقديم الخدمات الأساسية؛ أفاد حوالي نصف المستجيبين بأن كل عائلة أو فرد حاولوا حل مشاكلهم بأنفسهم، أو بتشكيل لجان محلية مجتمعية لإدارة شؤون الحي، المحلة أو العزلة، بينما أفاد ربع المستجيبين تقريبًا بأنهم لم يقوموا بشيء وحاولوا الصبر والتأقلم، بينما فضلت نسبة معتبرة اللجوء إلى المؤثرين والقادة المجتمعيين كشيوخ القبائل أو خطباء المساجد، أو الحوار مع ممثلي السلطات المحلية بهدف حل المشكلات التي تواجههم، بينما اختارت نسبة ضئيلة جدا التظاهر والاحتجاج للمطالبة بتوفير الأساسيات. وبينما غلبت الحلول الفردية والعائلية على استجابات تعز، برز في عدن تشكيل اللجان المجتمعية لإدارة شؤون المنطقة. كما لوحظ ميل الذكور إلى تشكيل اللجان المجتمعية في مقابل تفضيل النساء الحلول الذاتية للعائلة أو الأفراد، تلاها الصبر والتأقلم وعدم المبادرة بفعل أي شيء.

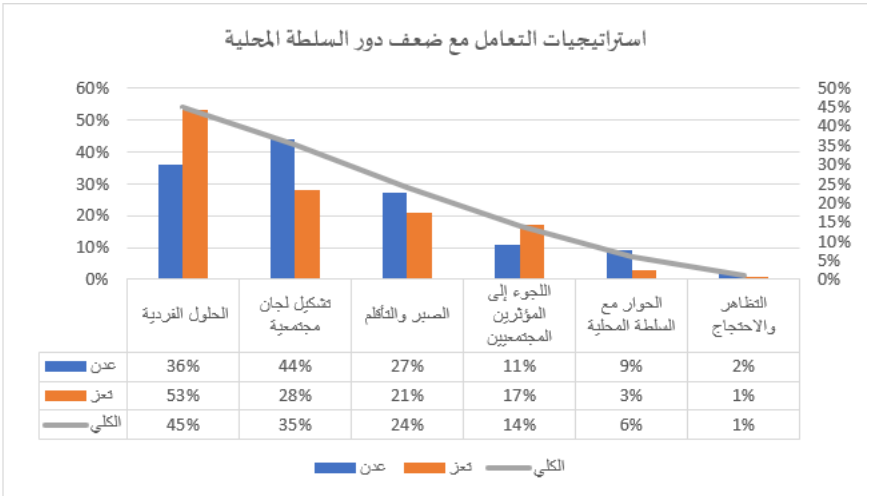

وأظهرت النتائج عزوف معظم المستجيبين عن المشاركة بأي شكل من أشكال المشاركة المدنية والمتضمنة الإضراب والاعتصام والتعبير عن الآراء على وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركة في حملات ومبادرات مجتمعية أو في حوار وطني أو مقاطعة سلعة معينة أو الانضمام لحزب سياسي.

بالرغم من ذلك، كانت المشاركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي هي الأكثر شيوعًا في كلٍ من عدن وتعز. فيما أظهر أبناء عدن ميلًا أكبر لمقاطعة السلع عند غلائها (27%) واتجه المستجيبون في تعز إلى المشاركة في المبادرات المجتمعية (25%) بينما كانت مشاركة المستجيبين في باقي الوسائل لا تزيد عن 12% في كل وسيلة. بالرغم من ذلك ذكر المستجيبون في جلسات النقاش أمثلة على حملات مقاطعة السلع مثل مقاطعة شركات الاتصالات لتدني الخدمة وغلاء الأسعار.

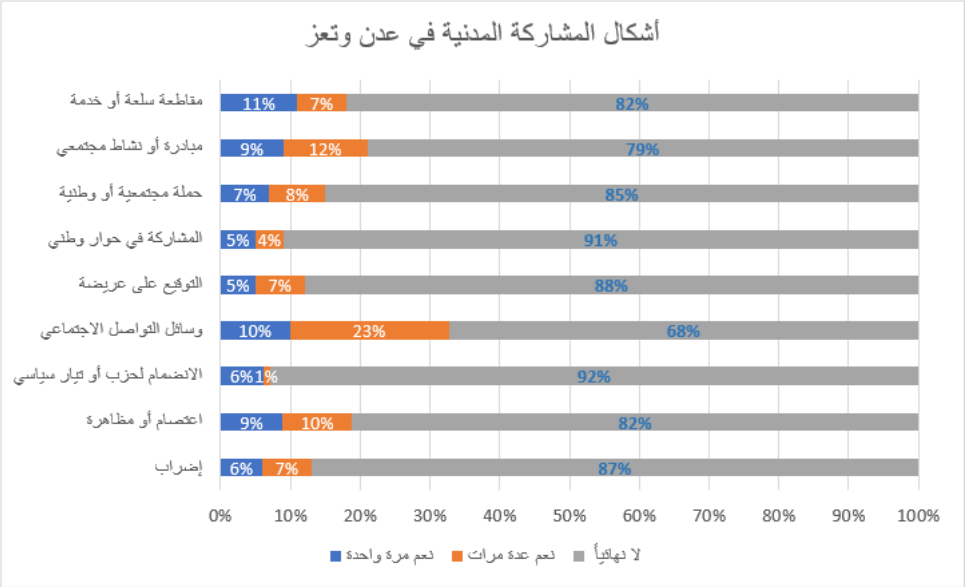

وفيما يتعلق بدور الحكومة والسلطات المحلية خلال السنوات الخمس الماضية، أفاد ثُلثي المستجيبين بأن دورهم قد أصبح أسوأ مما كان عليه قبل الحرب، ورأى الرُبع تقريبًا بأن دورهم بقي على حاله بدون تغيير يذكر، بينما أشار عُشر العينة إلى أن دور الحكومة والسلطة المحلية قد تحسن وزادت فاعليته، ولم يلاحظ أي فروقات كبيرة بين تعز وعدن حيث اختيرت الإجابات بنفس الترتيب تقريبا.

المعلومات والتواصل

يلعب تدفق المعلومات بين الأفراد والشبكات الاجتماعية والمؤسسات الحكومية دورًا هامًا في تعزيز الثقة والتماسك الاجتماعي. وفي هذا البعد يتم نقاش محورين هما: الوصول ومستوى المعلومات، تصور القنوات الإعلامية: وتعني الثقة في القنوات الإعلامية.

أشار حوالي ثُلث المستجيبين إلى متابعة أخبار وتطورات الأوضاع الأمنية والسياسية في اليمن أحيانًا، بينما أفاد أقل من رُبع العينة بمتابعتها بشكل يومي، ونسبة مماثلة أكّدت متابعتهم بشكل نادر، بينما أفاد خُمس العينة بعدم متابعتهم للأخبار والتطورات السياسية والأمنية نهائيًا. وتزيد نسبة المتابعة في عدن عنها في تعز بشكل ملحوظ.

وأشار المستجيبون إلى اعتبار كل من التلفزيون الرسمي والمعارف والأصدقاء من مصادر المعلومات الأولية حول ما يحدث في مناطقهم وفي اليمن بشكل عام، ثم وسائل التواصل الاجتماعي، والمواقع الإخبارية، ونسب أقل لكل من الصحف وممثلي السلطات المحلية، وممثلي الأحزاب السياسية على الترتيب. بالنظر لمعدلات الإجابة في كل محافظة على حدة، يلاحظ أن وسائل التواصل الاجتماعي هي المصدر الأكثر تداولًا بين مستجيبي عدن، ثم المعارف والأصدقاء، والتلفزيون الرسمي والمواقع الإخبارية والصحف على الترتيب. وفي تعز اختلفت الإجابات، حيث جاء التلفزيون الرسمي أولًا، فالمعارف والأصدقاء، ثم وسائل التواصل الاجتماعي، والمواقع الإخبارية على الترتيب. بشكل عام كانت وسائل التواصل الاجتماعي هي الوسيلة المفضلة لدى حوالي ثلاثة أرباع الذكور مقابل حوالي ثُلث الإناث، وجاء المعارف والأصدقاء في المرتبة الأولى بالنسبة للإناث بشكل أعلى من الذكور. أخيرًا، ترى ثلاثة أرباع العينة أن الشائعات والمعلومات المغلوطة قد ازدادت في المعلومات التي تخص الأحوال اليومية في مجتمعاتهم مقارنة بالسنوات الماضية.

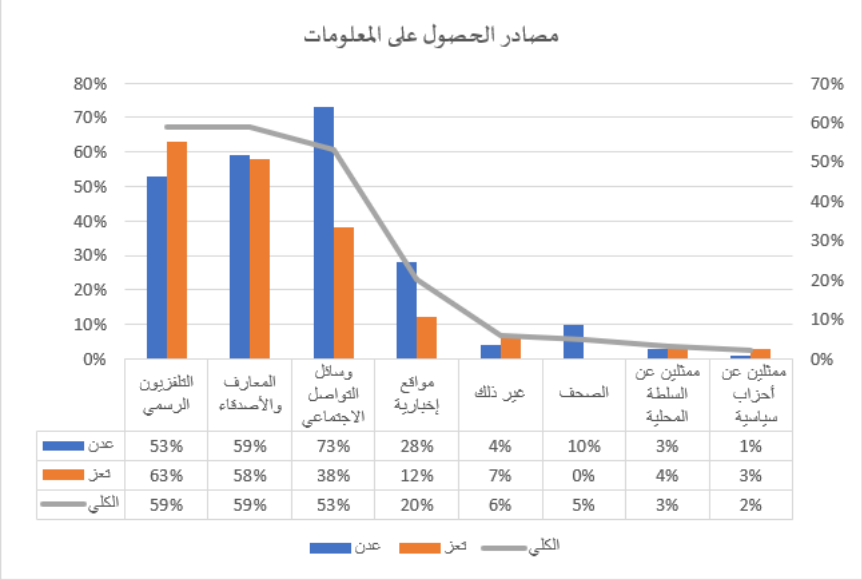

تركة وإرث الماضي

يرتبط هذا البعد بكيفية انتقال المجتمعات والاستفادة من تجارب الماضي في التعامل مع الصراع وأسبابه وموروثاته. إنه يؤثر على قدرة المجتمعات على التأقلم والتكيف والتعافي من العنف الجديد. تؤثر تركات الماضي أيضًا على العلاقات داخل المجموعة وفيما بينها وإعادة الثقة في العقد الاجتماعي بين الدولة وشعبها. في الوقت نفسه، يمكن لهذا البعد أن يقيد، أو يفتح فرصًا تعليمية فيما يتعلق بالأحداث التاريخية وكيفية التعامل مع النزاعات. لهذا السبب، تم تحديد العديد من المجالات لهذا البعد وهي: المحاسبة، التسوية والمرحلة الانتقالية، الحوار، الصدمة والتعافي.

يرى حوالي ثلثي المستجيبين بأن الأطراف الداخلية أي اليمنيون أنفسهم هم الطرف الأهم في معادلة حل الصراع القائم، بينما يرى حوالي عُشرهم أنه لا يوجد طرف أساسي واحد يمكن اعتباره الأهم في حل الصراع، ونسبة مماثلة ترى أن الأطراف الدولية الإقليمية تملك مفاتيح حل الصراع، بينما ترى نسب ضئيلة أهمية الأطراف الدولية من خارج المنطقة العربية، أو الأطراف الأممية والمنظمات الدولية في إدارة الصراع.

أشار المستجيبون إلى قدرتهم على الحديث بحرية حول أسباب الحروب والصراعات الماضية، ولكن مع من يثقون بهم في مجتمعاتهم كالمعارف والأصدقاء، ونسبة أقل في الجلسات العامة وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، ونسبة تزيد على الثُلث من الإجابات أفادت بأنهم لا يمكنهم التحدث بحرية، وتزداد نسبة هؤلاء في عدن بشكل كبير مقارنةً بتعز، بينما تزداد حرية الحديث في الجلسات العامة وعبر وسائل التواصل الاجتماعي عند المستجيبين من تعز مقارنةً بعدن.

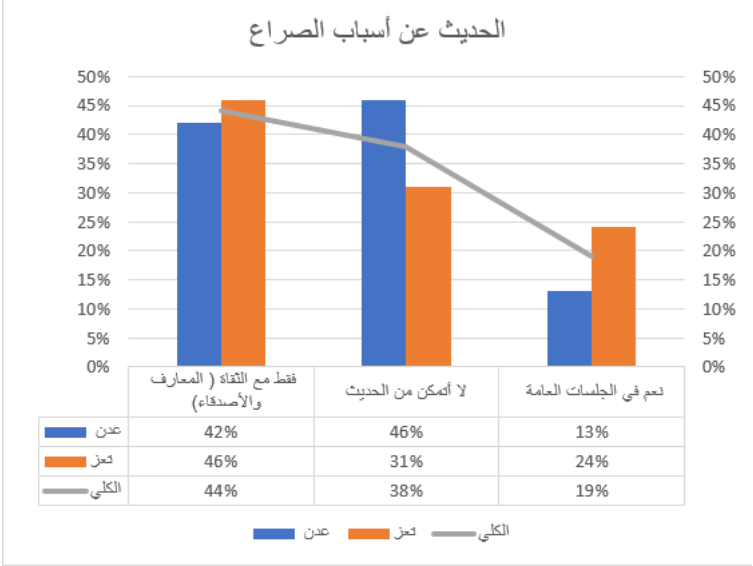

	فقط مع الثقاة (المعارف والأصدقاء)	لا أتمكن من الحديث	نعم في الجلسات العامة
عدن	42%	46%	13%
تعز	46%	31%	24%
الكلي	44%	38%	19%

من الجدير بالملاحظة، تفضيل الإناث الحديث مع الثقات من المعارف والأصدقاء مقارنة بالذكور، بينما فضلن الحديث في الجلسات العامة وعبر وسائل التواصل الاجتماعي بمعدل أقل من الذكور، وأيضًا ازدادت الإجابات السلبية عند الإناث مقارنةً بالذكور.

ولدى سؤال المشاركين عن انطباعهم حول تعلم اليمنيين من دروس الماضي وتجارب الصراع السابقة، رأى 40% من المستجيبين تقريبًا أنهم بالفعل قد تعلموا من صراعات الماضي وأصبحوا أكثر وعيًا مما سبق، كما يرى 30% من المستجيبين ضعف قدرة مجتمعهم المحلي والأحياء على مواجهة التحديات والمشكلات الناتجة عن الصراع. بالرغم من ذلك عبروا عن تأقلمهم مع الظروف الحالية لمرورهم بظروف مشابهة لها في الماضي (65%).